



Distr.
GENERAL

A/41/616
2 October 1986
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البند ٨٣ (ب) من جدول الأعمال

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة
الغوثية في حالات الكوارث :
البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

تقديم المساعدة إلى موريتانيا

تقرير الأمين العام

١ - رجت الجمعية العامة ضمن أمور أخرى ، من الأمين العام ، في قرارها ٣١٩/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، أن يواصل جهوده لتعبئة المساعدة الدولية لموريتانيا ، ولتأمين اتخاذ الترتيبات المناسبة لاعداد برنامج فعال للمساعدة الخاصة ، وأن يبقي الحالة في موريتانيا قيد الاستعراض بصفة دائمة ، وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين بشأن تنفيذ قرارها .

٢ - وعملاً بذلك القرار قام الأمين العام بترتيب بعثة مشتركة بين الوكالات ، يترأسها مدير وحدة برامج المساعدة الاقتصادية الخاصة لزيارة موريتانيا فيما بين ١٨ و ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، بغية اجراء مشاورات مع الحكومة واعداد تقرير عن أكثر متطلبات المساعدة الحاحاً لذلك البلد . ويستعرض تقرير البعثة المرفق بهذه الوثيقة ، الحالة الاقتصادية والمالية والاجتماعية العامة للبلد ، ويصف التقرير بايجاز برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي ١٩٨٥ - ١٩٨٨ ، ويحدد مجالات الاجراء التكميلي لتحقيق أهداف البرنامج ، كما يصف التقرير المشاريع والاقتراحات التي تتطلب مساعدة اقتصادية خاصة .

٣ - ويوصي الأمين العام بقوة بأن ينظر المجتمع الدولي في الاستنتاجات التي خلصت اليها البعثة بأكبر قدر من التأييد .

.. / ..

٥٣١٧٧ 86-23068

المرفق

تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات إلى موريتانيا

(١٨ - ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٦)

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٣-١	أولا - مقدمة
٣	٢٨-٤	ثانيا - الحالة الاقتصادية
٣	٨-٤	ألف - لمحة عامة
٥	١٣-٩	باء - التصحر والجفاف
٦	٢٢-١٤	جيم - الاداء الاقتصادي الحديث العهد
٧	١٨-١٧	١ - نمو الناتج المحلي الاجمالي وتركيبه
٨	١٩	٢ - حسابات الحكومة المركزية
٨	٢٠	٣ - ميزان المدفوعات
٩	٢٢-٢١	٤ - المساعدة الخارجية والدين الخارجي
٩	٢٨-٢٣	دال - برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي ١٩٨٥ - ١٩٨٨
١١	٥٨-٢٩	ثالثا - البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية
١٢	٢٧-٣٠	ألف - التنمية الريفية والزراعة
١٤	٤٤-٣٨	باء - التنمية الحضرية
١٧	٤٦-٤٥	جيم - توفير المياه للمناطق الريفية والحضرية
١٨	٥٤-٤٧	دال - الصحة والرعاية الاجتماعية
٢١	٥٨-٥٥	هاء - التعليم ومحو الامية
٢٣	٦١-٥٩	رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

التذييلات

٣٩	الاول - جداول إحصائية
٣٦	الثاني - خريطة موريتانيا

أولا - مقدمة

- ١ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٩/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، قامت بعثة مشتركة بين الوكالات بزيارة موريتانيا ، برئاسة مدير وحدة برامج المساعدة الاقتصادية الخاصة ، وذلك خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ . وضمت البعثة خبراء من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) . وشارك أيضا نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي مشاركة فعالة في أعمال البعثة .
- ٢ - وعقدت البعثة خلال الزيارة ، محادثات مع وزير الاقتصاد والمالية ، فضلا عن وزير الدولة للتخطيط ومحو الأمية . كما تشاورت البعثة أيضا مع كبار المسؤولين في وزارات الخارجية ، والاقتصاد والمالية ، والصحة والشؤون الاجتماعية ، والتعليم ، والمعدات والطاقة ، وامتدادات المياه . وعلاوة على ذلك ، عقدت البعثة اجتماعات مع أعضاء السلك الدبلوماسي ومع الممثلين المحليين للمنظمات الحكومية الدولية .
- ٣ - وتود البعثة أن تعرب عن امتنانها لحكومة موريتانيا لما أبدته من مساعدة وتعاون . كما تود أيضا أن تسجل تقديرها لما لقيته من عون ومساعدة من نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وكذلك من ممثلي منظومة الأمم المتحدة في موريتانيا .

ثانيا - الحالة الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

- ٤ - تقع موريتانيا في المنطقة الصحراوية من غرب افريقيا المطلة على المحيط الأطلسي . وجفاف المناخ وفقير التربة مسؤولان عن جعل موريتانيا أقل البلدان كثافة من الناحية السكانية في غرب افريقيا : ١,٥ نسمة للكيلومتر المربع ويبلغ مجموع السكان ١,٧ مليون نسمة (أرقام ١٩٨٤) في أرض تربي مساحتها على مليون كيلومتر مربع . وثلاثة أرباع ذلك البلد صحراء أو شبه صحراء ، والجزء الباقي يناسب الزراعة الانتشارية فقط باستثناء قطاع ضيق من الأرض الخصبة في جنوب غرب البلاد على ضفتي نهر السنغال حيث يمكن قيام إنتاج زراعي مستقر .

٥ - ومنذ عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٢ بلغ متوسط معدل النمو السكاني السنوي ٢,٣ في المائة ، ويبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة ٤٣ سنة . بينما يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان ٢٥ في المائة تقريبا ، وكان أقل من ٥ في المائة وقت الاستقلال عام ١٩٦٠ ، ولكنه يظل مع ذلك بين أقل المعدلات في افريقيا . واللغتان الرسميتان في موريتانيا هما الفرنسية والعربية .

٦ - وقد حدث تحول سريع في المجتمع الموريتاني التقليدي ، وهو تحول زادت من شدته الحرب وعملية التصحر السريعة التزايد والتي تفاقمت نتيجة للجفاف الشديد الذي استمر فترات طويلة منذ منتصف الستينات . ولقد مرت موريتانيا بعملية تحضر كأن تسارعها أكثر منه في أي مكان آخر في غرب افريقيا . وانخفض عدد السكان الذين يعيشون حياة بدوية أو شبه بدوية تقوم على تربية الحيوان من ٨٣ في المائة عام ١٩٦٥ إلى ١٥ في المائة عام ١٩٨٥ . ومن جهة أخرى ، ازداد عدد السكان الذين يعيشون في مجتمعات يزيد تعداد كل منها على ٥ ٠٠٠ نسمة من ٢,٥ في المائة عام ١٩٦٠ إلى نحو ٤٠ في المائة عام ١٩٨٦ . وقد تأسست العاصمة نواكشوط في عام ١٩٦٠ ونما سكانها من ٥ ٠٠٠ نسمة في البداية إلى ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٨٦ . ولا توجد بالمناطق الحضرية هياكل أساسية وخدمات تفي باحتياجات السكان الذين يزداد عددهم . وتفتقر نواكشوط ، مثلا ، إلى امدادات المياه الكافية . وبالإضافة إلى ذلك فان البطالة الحضرية آخذة في التحول إلى مشكلة خطيرة .

٧ - وتشكل الشائبة المتطرفة للاقتصاد الموريتاني - من الجيب التعديني الحديث إلى القطاع الريفي التقليدي تحدياً خطراً لجهود التنمية . ففي عام ١٩٨٢ كان نحو ٦٩ في المائة من السكان النشطين اقتصاديا يعتمدون على تربية الحيوان ، والزراعة ومصايد الاسماك (مقابل ٩١ في المائة عام ١٩٦٠) ، وكان ٨ في المائة يعملون في القطاع الصناعي و ٢٣ في المائة في قطاع الخدمات . ويعمل نحو ٦٠ ٠٠٠ من السكان النشطين اقتصاديا في القطاع الحديث بينما يعتمد الباقون ويبلغ عددهم نحو ٥٤٠ ٠٠٠ نسمة على القطاع الريفي التقليدي ويوفر القطاع العام (الحكومة ومؤسسات القطاع العام) قرابة ٥٠ في المائة من فرص العمل في القطاع الحديث .

٨ - والهيكل الاساسي للنقل والاتصالات في موريتانيا ضعيف جدا . وانشاء الطرق باهظ التكلفة بسبب حجم البلد وسماته الطبيعية الوعرة . وتتألف شبكة الطرق من ٨٠ ٠٠٠ كيلومتر ، وحالتها سيئة بوجه عام ، ومنها ١ ٥٠٠ كيلو متر معبدة . وعندما يؤخذ في الاعتبار انخفاض الكثافة المرورية ، فضلا عن ارتفاع تكلفة انشاء الطرق وصيانتها ،

فان الاستثمارات في الطرق كثيرا ما تكون غير اقتصادية . وبالرغم من ذلك ، فمن أجل توحيد السكان المتناثرين ، فان من بين الاهداف ذات الاولوية للحكومة استحداث هيكل اساسي وطني للنقل مركزه نواكشوط التي تقع في مركز متوسط بين المراكز الاقتصادية في الشمال والجنوب . وقد استكمل الطريق الذي يربط نواكشوط ونياما في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد عام ١٩٨٤ . وقد مد خط السكة الحديد الوحيد في موريتانيا لنقل خام الحديد من المناجم الواقعة في الشمال إلى ميناء نواذيبو . ويمكن استخدام نهر السنغال في النقل طوال العام ولمسافة تزيد على ٢٧٠ كيلومترا من طول النهر . ويتسم ميناء نواذيبو ، وهو مركز الصيد الرئيسي ، بعمق مياهه ، بينما يجري استكمال ميناء آخر في نواكشوط . ولكل من هاتين المدينتين ميناء جوي كما يوجد في البلد ١٤ مدرجا مغيرا للطائرات .

باء - التصحر والجفاف

٩ - يجب أن يولى أي تقييم للحالة الاقتصادية في موريتانيا اهتماما خاصا لمشكلة التصحر . لقد عانت موريتانيا طوال السنوات الـ ١٥ الماضية من الجفاف الذي زاد من شدة عملية انحطاط الأرض التي سببها الانسان . ولقد اكتسبت هذه الظواهر أهمية لا مثيل لها في أي بلد آخر من بلدان منطقة السهل السوداني : فمن بين الـ ١٥ مليون هكتار التي اعتبرت غير متأثرة بالتصحر في بداية الستينات ، ظل ما يقل عن المليون فقط غير متأثر بالتصحر في ١٩٨٦ . ويقدر أن الصحراء تتوسع بمعدل سنوي يبلغ ٦ كيلومترات . ولم يبق لذلك البلد الا بضع احراج مغيرة في وادي نهر السنغال . والخشب هو مصدر الطاقة الوحيد لموريتانيا ، وبسبب الافتقار إلى استراتيجية جيدة التصميم لخفض استهلاكه ، وزيادة الغلة الحراجية الدائمة ، فمن الممكن تدمير الموارد الحراجية المتاحة للسكان تدميرا تاما في غضون الـ ٢٠ سنة القادمة .

١٠ - وكننتيجة مباشرة لهذه الحالة كان هناك تدهور مطرد في الأراضي القابلة للزراعة ، وفي الانتاج الزراعي فضلا عن الخسارة في الماشية . ولم يكن أثر ذلك على سكان الريف ، الذين حرّموا من محاصيلهم ، وحيواناتهم ، ومن الدخل الاسري ، ومن مصدرهم للمياه في بعض الاحيان بأقل سوءا ، واشتمل ذلك على سوء تغذية على نطاق واسع وارتفاع معدل الحالة المرضية ، وخاصة بين صغار الاطفال . وقد جرت الإشارة (انظر الفقرة ٦ اعلاه) إلى الهجرة الناجمة عن ذلك إلى المناطق الحضرية مع ما يكتنفها من مشاكل .

١١ - وثمة حاجة ملحة لعكس اتجاه عملية التصحر في موريتانيا . فان قدرة البلد على النمو تواجه خطرا . وتهدد الرمال الزاحفة بالفعل وبشكل مستمر مشاريع إنمائية هامة - من مشاريع للري وأشغال هيدرولية وسدود وآبار وطرق ، الخ . وعلى سبيل المثال ، غطت كشبان الرمل عدة نقاط في طريق نواكشوط - نياما الرئيسي وتنطوى الجهود لإبقاء الطريق مفتوحا على أعباء مالية كبيرة . وتهدد الرمال كثيرا من المدن التي تقع جنوبي خط عرض ١٧ في حين لم تنج من التصحر سوى بضعة مراكز حضرية شمالي هذا الخط . وينصب التركيز الرئيسي في مجال التنمية في موريتانيا على الإنتاج الزراعي الكثيف في حوض نهر السنغال ؛ ولكن بدون حماية من المناطق الخلفية فمن غير المرجح أن تنجح المشاريع الواردة في الخطة للتنمية الزراعية المائية .

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك ، اذا لم تتوقف عملية التصحر في موريتانيا ، فسوف يتعرض البلدان المجاوران - مالي والسنغال - للخطر أيضا . وهناك احتمال قائم بأن يشكل نهر السنغال قريبا الحدود الفاصلة بين الصحراء والسهل .

١٣ - ولمقاومة زحف الصحراء ، وضعت الحكومة استراتيجية شاملة تتألف ، بسبب الإرتباط بين التصحر والهجرة من الريف ، من تعزيز التنمية الريفية في الداخل وتشجيع السكان أيضا على البقاء في أماكنهم . وينعكس هذا النهج في برنامج الإنعاش الاقتصادي والمالي ١٩٨٥ - ١٩٨٨ (انظر أدناه) ؛ يضاف إلى ذلك أن الحكومة تقوم ، منذ عام ١٩٨٢ وبمساعدة منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ برنامج كبير لتثبيت كشبان الرمل . وشملت المرحلة الاولى من هذا المشروع الذي يرعاه مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ومنظمة الاغذية والزراعة ١٢ منطقة في موريتانيا . وستبدأ المرحلة الثانية ومدتها أربع سنوات في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ وتهدف إلى تعزيز وتوسيع البرنامج . وتشمل حماية شبكات النقل والاتصالات ومزارع النخيل والواحات والقرى . وتم في هذا الصدد إنشاء مركز لبحاث التشجير لتحديد وانتقاء تقاوي العشب وأنواع الحطب المناسبة للظروف الايكولوجية في المنطقة . غير أنه نظرا للنقص الشديد في المسوارد فإن هذه الجهود ضئيلة الاثر بالنسبة لاتساع مدى المشكلة .

جيم - الاداء الاقتصادي الحديث العهد

١٤ - يقوم الاقتصاد الموريتاني على أربعة أنشطة رئيسية : الزراعة ، وتربية الحيوان ، والتعدين ، وصيد الاسماك . أما القاعدة الزراعية فقيرة للغاية ، وحتى في الاحوال العادية فإن الانتاج المحلي لا يغطي سوى ربع الاحتياجات المحلية تقريبا .

وقد تأثر انتاج المحاصيل (وبالدرجة الاولى الدخن والسرغوم والذرة والارز والتمر والقطن والخضروات) بالجفاف إلى حد خطير ، كما انه ، في الواقع ، لم يطرأ عليه أي نمو خلال العقد المنصرم إجمالاً . وقد كانت تربية الحيوان مصدراً كبيراً للنمو في الستينات ، إلا ان الجفاف في الفترة ١٩٦٨-١٩٧٣ أدى إلى نقص عدد القطعان بمقدار الثلث . وعلى الرغم من أن تربية الحيوان اتسعت هامشياً منذ ذلك الحين إلا انها لم تستعد أهميتها السابقة في الاقتصاد . وقد عانى قطاع التعدين من انخفاض الطلب العالمي على الحديد ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في مستوى الانتاج وفي الاسعار معاً . وتبقى صناعة صيد الاسماك أملاً مشرقاً للمستقبل . وكانت مصالح اجنبية تستغل هذه الموارد في الماضي ، ولم تبدأ موريتانيا في تطوير صناعة محلية والاستفادة من هذا القطاع الا حديثاً .

١٥ - ويعود الهبوط في الأنشطة الاقتصادية خلال العقد المنصرم بدرجة كبيرة إلى موجات الجفاف المتكررة وإلى الإنكسار في البلدان الصناعية ، ويعكس هذا ، بدوره هشاشة كل من القطاعين الحديث والتقليدي أمام العوامل الخارجية . وكان التورط في نزاع الصحراء الغربية استنزافاً إضافياً للاقتصاد . وفي الأخير ، فقد ساهم ضعف الإدارة الاقتصادية من جانب الحكومة خلال الفترة الغالبة من السبعينات في نشوء هذه الحالة .

١٦ - ومنذ عام ١٩٧٨ ، اتخذت الحكومة سلسلة من التدابير التي تتعلق بالسياسة بغية تأمين استقرار الاقتصاد وتميز الجهود الانمائية . ولم تعط الخطة الرابعة للناماء الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨١-١٩٨٥) إلا نجاحاً جزئياً وكان لابد من تنقيحها في عام ١٩٨٣ . وقد بلغت عملية التخطيط ذروتها باعتماد برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي الذي عرض على اجتماع الفريق الاستشاري للبنك الدولي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ .

١ - نمو الناتج المحلي الاجمالي وتركيبه

١٧ - بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٥ ازداد الناتج المحلي الاجمالي الفعلي بما ينقص قليلاً عن ٣ في المائة سنوياً الأمر الذي أدى إلى انخفاض سنوي مقداره ٠,٤ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي لكل فرد الذي قدر بـ ٤٣٠ دولاراً في عام ١٩٨٤ . وقد اوصت لجنة التخطيط الانمائي في دورتها الثانية والعشرين (١٩-٢٣ آذار/مارس ١٩٨٦) بإدراج موريتانيا في قائمة البلدان التي صنفتها الأمم المتحدة بأنها أقل البلدان نمواً .

١٨ - وقد انخفضت مساهمة الزراعة وتربية الحيوان في الناتج المحلي الاجمالي من ٢٢,١ في المائة في عام ١٩٧٦ إلى ٢٠,٥ في المائة في عام ١٩٨٥ . وكان معدل حصة قطاع التعدين نحو ١١ في المائة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ مقابل ٢٠ في المائة في بدايات السبعينات . ولا تزال مساهمة الصناعة راکدة في حدود ٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . ويفطي صيد الاسماك وصناعة الاسماك ١٠ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك ايضا أدنى من التوقعات بكثير . والنشاط الوحيد الذي يسجل توسعا مطردا هو قطاع الخدمات حيث يعكس ، قبل كل شيء ، التوسع في إدارة الحكومة المركزية . ومن ناحية الاستهلاك فإن الحكومة تنفرد بما يقرب من ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي .

٢ - حسابات الحكومة المركزية

١٩ - لقد أدى ضعف الاداء الاقتصادي وتكاليف الحرب وبرنامج الاستثمار الحكومي الطموح إلى عجز مالي وخارجي كبير . وفي عام ١٩٧٩ بدأت الحكومة ، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ، برنامج استقرار كان له بعض النجاح في الحد من النفقات . ويقدر أن تكون الاجور والمرتبات قد انخفضت خلال السنوات الخمس الماضية بنحو ١٠ في المائة بالقيمة الحقيقية . ولم يكن هذا الضبط في النفقات ، على كل حال ، كافيا لانقاص العجز في الميزانية إلى مستويات محتملة . وكان يتم تغطية العجز في البداية عن طريق الدعم الخارجي للميزانية ، وعندما انخفض هذا الدعم انخفاضا حادا ، ازداد اللجوء إلى الاستدانة من مصادر خارجية وإلى تراكم المتأخرات الخارجية والمحلية . وقد خفف تخفيض قيمة العملة بنسبة ١٩ في المائة وفرض اجراءات ضريبية جديدة بموجب القانون المالي لعام ١٩٨٤ ، من الضغط الواقع على مالية الحكومة ، الا انه لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهد متواصل لضبط النفقات وزيادة الموارد .

٣ - ميزان المدفوعات

٢٠ - ان الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها موريتانيا - من الاعتماد على الاغذية المستوردة ، وقدرة محدودة على احلال الواردات ، وانخفاض في طلب وأسعار الحديد الخام ، وإستثمارات غير منتجة ممولة من الخارج - تنعكس في الوضع الخطير لميزان مدفوعاتها . ولقد ازدادت قيمة الصادرات من جراء ازدياد صادرات الاسماك التي حلت محل الحديد الخام بوصفها المصدر الاساسي للمد للثمن الاجنبي . وقد ألقى ازدياد الواردات وبالدرجة الاولى من المواد الغذائية ومنتجات البترول والسلع المصنعة

الجزء الكبير من هذه الأرباح . ويقدر العجز المسجل في الحساب الجاري في السنوات الأخيرة بما نسبته ٢٤ إلى ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ويتم تغطيته عن طريق المساعدة الخارجية المقدمة على شكل منح وقروض مع الاعتماد اعتمادا كبيرا على الإحتياطيات من النقد الاجنبي وتراكم المتأخرات من المدفوعات الخارجية .

٤ - المساعدة الخارجية والدين الخارجي

٢١ - ما زالت موريتانيا تعتمد اعتمادا كبيرا على التمويل الخارجي ليس فقط لتغطية الضروقات الأساسية من واردات غذائية بل أيضا لتغطية برنامج الاستثمار العام . ولقد بلغ معدل المساعدة الخارجية في السنوات الخمس الأخيرة ما يقارب ٢٠٠ مليون دولار سنويا ، خصص ما يناهز ثلثها لتمويل مشاريع الاستثمار . وانخفض الدعم المباشر المقدم للميزانية وهو أمر يهدد بشكل جدي وضع الحكومة المالي . وازدادت المعونة الغذائية المقدمة ازديادا حادا نتيجة للجفاف الذي ظهر مؤخرا .

٢٢ - ويقدر الدين غير المدفوع على الاجلين المتوسط والطويل بما يتراوح بين ١٧ - ١٨ بليون دولار أي ما يعادل على وجه التقريب ٢٥٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . وتطالب الحكومة مباشرة بنسبة ٧٠ في المائة من هذا المبلغ تقريبا وما تبقى من رصيد يطالب به البنك المركزي والبنوك الأساسية والمؤسسات العامة والمختلطة . ويخضع الدين إلى شروط تساهلية كبيرة وجزء منه يعادل ٤٠ في المائة يقدم كمنحة . ولكن بالرغم من ذلك تتعدى التزامات خدمة الدين السنوية قدرة موريتانيا على الدفع : إذ أن المدفوعات المجدولة تمثل نسبة لخدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات قدرها ٢٥ في المائة في المتوسط خلال السنوات القليلة القادمة . وفي سنة ١٩٨٥ اعتمدت الحكومة مجموعة من التدابير بفرض التفاوض على إعادة جدولة خدمة الدين العام الخارجي .

دال - برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي ١٩٨٥-١٩٨٨

٢٣ - يشكل برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي للفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ المقدم في اجتماع الفريق الاستشاري لموريتانيا المعقود في باريس يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، البيان الأساسي لسياسة التنمية التي ستتبعها الحكومة . وعلى هذا الأساس فهو يشمل شروط الاتفاق الاحتياطي المبرم في نيسان/ابريل ١٩٨٥ مع صندوق النقد الدولي .

٢٤ - وتنم أهداف الاقتصاد الكلي الأساسية لبرنامج الانعاش الاقتصادي والمالي على المحافظة على معدل نمو سنوي حقيقي نسبته ٤ في المائة ، وعلى تحسين انتاجية الاستثمارات وبالتالي خفض حصتها من الناتج المحلي الاجمالي ؛ والعمل من أجل توازن ميزانية الحكومة المركزية وتحقيق مدخرات عامة تدريجية تخصص للاستثمار ؛ وخفض العجز في ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات وتقليل الواردات .

٢٥ - وتشمل سياسات الاقتصاد الكلي الضرورية لانجاز ما سبق ذكره تطبيق سياسة مرنة في أسعار الصرف ؛ وسياسة نقدية وائتمانية تقييدية تمنح الاولوية إلى القطاعات الانتاجية الخاصة ؛ والتشرف المالي ؛ وتحرير التسعير والتسويق تدريجيا ؛ وتشديد سياسة العمالة على التدريب المهني الملائم وعلى ايجاد فرص عمل في القطاع الخاص ؛ واصلاح القطاع شبه الحكومي ؛ والاستراتيجيات القطاعية التي تعطي الاولوية إلى القطاعات الإنتاجية (مصائد الاسماك ، الزراعة) ومشاريع الانعاش (التعدين والخدمات العامة) ؛ وتعزيز الاستثمار الخاص وتعبئة السكان للمساهمة في الجهود المبذولة لسد حاجاتهم الأساسية .

٢٦ - ويتضمن برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي للفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ تدابير خاصة للسياسات المتبعة ومشاريع لتنفيذ هذه السياسات . ويمكن تحديد ثلاثة مجالات عامة للعمل . يتعلق أولها بتنظيم الاقتصاد الكلي لتطبيق التشرف المالي وتنفيذ الإصلاحات اللازمة في المجالات الرئيسية كالأعمال المصرفية والإدارة العامة . ويشمل ثانيها تدابير لجعل الاقتصاد حرا وخصا . وبينما يعتمد تنفيذ التدابير في هذين المجالين اعتمادا أساسيا على الاجراءات التي تتخذها الحكومة ، ولا يمكن تحديد تكاليف هذه التدابير المالية المباشرة بسهولة ، الا أنه واضح أن المساعدة الخارجية ستزيد احتمالات النجاح بشكل ملموس .

٢٧ - ويغطي المجال الثالث لتدابير السياسة استراتيجيات القطاعات الفردية وهو يشمل برنامجا للإستثمار . ويتم التركيز على ثلاثة أنواع من المشاريع وهي : مشاريع الانعاش لصيانة الأصول الموجودة وتعزيزها ؛ والمشاريع الانتاجية لتنويع مصادر الإيراد ؛ ومشاريع الدعم ، لاسيما في القطاع الاجتماعي ، التي وضعت لسد الحاجات الأساسية للإنسان ، ويبلغ مجموع الاستثمار العام المتوقع للفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ ، ٦٥٠ مليون دولار تقريبا . وتقدر قيمة المشاريع الجديدة المتوقع تنفيذها بمبلغ ٥٢٠ مليون دولار تقريبا . ويرد أدناه بيان تفصيلي بالقطاعات المشمولة في المشاريع الجديدة :

النسبة المئوية

القطاع

٤٢,١	القطاع الريفي (٥٥ في المائة مخصص لامداد الارياب بالمياه)
٢,٠	الصناعة والانتاج الحرفي
١,٢	التمدين
٨,٧	مصائد الاسماك
١,٦	الطاقة
١٧,٢	امداد المدن بالمياه
١٠,٠	الهيكل الاساسية
١,٢	الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية
١,٩	الاسكان وتنمية المدن
٤,٨	التعليم
٣,٢	الصحة
٦,٠	مشاريع متنوعة

٢٨ - ولقد استجابت الجهات المانحة بشكل ايجابي لبرنامج الاستثمار الوارد ، فسي برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي للفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ ، وتوصلت الحكومة إلى اتفاق مع الجهات الدائنة على اعادة جدولة الديون الاولى . ويتم التفاوض الآن مع البنك الدولي من أجل الحصول على قرض لاجراء تعديل هيكلتي يدعم تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي للفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ . ويبدو أنه قد تم تأمين الالتزامات بتقديم المعونة الغذائية لتغطية الاحتياجات الفورية ، ولقد أعربت الجهات المانحة عن التزاماتها أو عن اهتمامها بعدد كبير وان لم يكن بكل المشاريع التي نص عليها برنامج الاستثمار . وأعربت الحكومة عن عميق شكرها لهذه الاستجابة ولكنها حثت على توفير الاموال الكافية لتنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي لفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ تنفيذًا كاملاً .

ثالثاً - البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية

٢٩ - يعد برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي ، وفقاً لما سبق بيانه ، الاستراتيجية الانمائية الاساسية للحكومة . وقد صيغ هذا البرنامج في سياق الحاجة الى تحقيق استقرار مالي داخلي وخارجي وفقاً للاتفاق الاحتياطي المعقود مع صندوق النقد الدولي . وكانت الحكومة قد أكدت من جديد ، في مناقشتها مع البعثة تمسكها بهذا البرنامج

ولكنها ركزت على ضرورة اتخاذ اجراءات تكميلية لتحقيق أهدافه ولتحسين نوعية حياة الشعب ومكافحة التمحرر . واتفق في هذا الاطار على أن تركز البعثة على المجالات التالية : (أ) التنمية الريفيه والزراعة ، (ب) النمو الحضري ، (ج) امداد الرييف والحضر بالمياه ، (د) الشؤون الصحية والاجتماعية ، (هـ) التعليم ومعرفة القراءه والكتابة . ويمكن الحصول على تفاصيل كاملة عن المشاريع المحددة من السلطات المناسبة في حكومة موريتانيا .

ألف - التنمية الريفيه والزراعة

معلومات أساسية

٣٠ - يتصف القطاع الريفي في موريتانيا باتجاهين هاميين . الاتجاه الاول هو انخفاض نصيب الفرد من الانتاج الغذائي . وقد زادت الحالة تدهورا بتأثير الجفاف . وكان نصيب الفرد من الانتاج الغذائي في السنوات الاخيرة نحو ٤٠ في المائة فقط مما كان عليه منذ ١٥ عاما . أما الاتجاه الثاني فهو انتقال السكان من المناطق الريفيه الى المناطق الحضرية مع انتقالهم من المناطق القاحلة بقدر أكبر نسبيا الى أجزاء البلد الريفيه الأكثر خصوبة .

٣١ - وتتجه سياسات ومشاريع برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي نحو هدفين رئيسيين . الهدف الاول هو زيارة الانتاج الغذائي بما يقلل من الاعتماد على الواردات . وفي هذا المدد يتمثل الهدف في أن يغطي الانتاج المحلي ٤٠ في المائة من الطلب على الحبوب الغذائية ، و ٢٠ في المائة بالنسبة للخضروات و ٥٠ في المائة بالنسبة لمنتجات الالبان وذلك بحلول عام ١٩٨٨ . أما الهدف الثاني فهو توفير حوافز للفئات السكانية الريفيه للبقاء في مواقعهم الحالية .

٣٢ - وتؤكد الاستراتيجيات الأساسية للوصول الى هذين الهدفين تأكيدا كبيرا على تحسين الامداد بالمياه وزيادة الري . وتشمل المبادئ الهامة الاخرى تنمية الانتاج الحيواني ، وترشيد استغلال المراعي ، وزيادة اشتراك المنتفعين في تجهيز وصيانة محطات الامداد بالمياه ، والترويج لبرامج الغذاء مقابل العمل واستخدام عائد زيادة مبيعات المعونة الغذائية في تمويل مشاريع الانتاج الغذائي ويتطلب برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي إجراء تحسينات في الإطار المؤسسي وفي خدمات الارشاد وأنظمة الائتمان الزراعي .

٣٣ - ويشمل برنامج الاستثمار من أجل التنمية الريفيه الزراعة ، والبنية الاساسية الريفيه ، وامداد المراعي والقري بالمياه ، وحماية البيئه ، وانشطة الشروة الحيوانية ، الى جانب البحث والتدريب والمساعدة التقنية . وتستأثر التنمية الريفيه والزراعة بنسبة ٤٢,١ في المائة من كلفة جميع المشاريع الجديدة مقابل ٢٥,٨ في المائة من المصروفات العامة المخصصة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ ، بما يعكس الاولوية المتزايدة المخصصة لهذا القطاع . كما تستأثر المشاريع الزراعية بنحو ٦٠ في المائة من هذه البرامج .

٣٤ - وفي ظل الظروف المناخية الراهنة تعد امكانيات الزراعة البعلية في موريتانيا محدودة بصورة قاسية . وهكذا فان استخدام الري هو مفتاح تحقيق زيادة كبيرة في الانتاج الزراعي . ويشمل ذلك اصلاح المساحات المروية الحالية بالاضافة الى شمول الري لمساحات جديدة . وهكذا فان برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي يؤكد بمفصلة خاصة على المشاريع التي تتضمن مكونات رئيسية تتعلق بالري . وسيكون نصف الاراضي المروية البالغة مساحتها ٣٠٠٠ هكتار والمقرر اصلاحها سنويا ، من مشاريع الري الصغيرة والمتوسطة الحجم .

٣٥ - ومن أجل إنشاء الغثات السكانية عن الهجرة الى المدن أو في اتجاه المناطق المروية الرئيسية ، يجب توفير وسائل معيشية كافية في جميع أنحاء البلاد . وهذا هو الغرض من بعض الاستثمارات الانمائية الريفيه الواردة في البرنامج والتي تركز على استحداث مساحات مروية صغيرة . كما يجري حاليا النظر في وسائل اضافية لخلق فرص عمالة في المناطق الريفيه . وتعد عناصر البرنامج المتعلقة بحماية البيئه وامداد المراعي والقري بالمياه اجزاء رئيسية من الاجراءات المقترحة اتخاذها لتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفيه .

المشاريع ذات الاولوية

٣٦ - حددت الحكومة ثلاثة مشاريع ذات اولوية عليا في برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي تتعلق بالتنمية الريفيه ولم تحصل بعد على تمويل كاف لها :

(١) التدريب على تطوير صناعة الادوات الزراعية بواسطة الحرفيين : تحسين انتاج الادوات الزراعية بواسطة الصانع الريفيين لتلبية الاحتياجات الضرورية للقطاع الزراعي . وتبلغ التكاليف الاجمالية التقديرية ٢٥٠ ٠٠٠ دولار يوفّر برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٦٠٠ ٠٠٠ دولار منها .

(ب) توفير مياه اضافية للبياتين التجارية ومحاصيل الفواكه في مجتمعات القرى : بما في ذلك حفر الآبار وتوفير المضخات وصيانة المرافق الموجودة .

(ج) البرنامج الخاص للأنشطة الانتاجية : برنامج متكامل من المشاريع الصغيرة التي ترمي الى عكس اتجاه الهجرة الجماعية للسكان من المناطق التي تأثرت بالجفاف بتحسين الظروف المحلية ، ويشمل تشييد وصيانة الآبار والسدود والمباني الاجتماعية والطرق والممرات الى جانب تنمية المساحات الزراعية والأنشطة الحرفية . وسينصب التركيز على وسائل تكثيف العمالة واستخدام الاساليب والموارد المحلية والمشاركة الشعبية في تصميم المشاريع وتنفيذها . وبمعاونة من منظمة العمل الدولية أعد برنامج عمل يشمل ٩٠ قرية في سبع من أكثر المناطق تأثرا بالهجرة الجماعية . ومن المأمول فيه أن يتمكن البرنامج من التوسع ليشمل مناطق متأثرة أخرى . وتقدر الكلفة الاجمالية للبرنامج الخاص للأنشطة الانتاجية بمبلغ ٤,٦ من ملايين الدولارات على مدى أربع سنوات ، وتتكلف المرحلة الاولى منه ٣ ملايين دولار . وقد خص برنامج الأمم المتحدة الانمائي نحو ٣٦٠ ٠٠٠ دولار منها . وتمهدت هولندا بدفع مبلغ ١,٥ مليون دولار على مدى عامين . ويجري البحث عن تمويل لباقي المبلغ .

٣٧ - وبالإضافة الى ما تقدم حددت البعثة ، بالتشاور مع الحكومة والممثل الميداني لمنظمة الأغذية والزراعة ، ثلاثة من مشاريع الطوارئ التي تحتاج الى مساعدة مالية :

(أ) توفير المخصبات : بكلفة تقديرية تبلغ ٧٥٠ ٠٠٠ دولار .

(ب) أدوية ومعدات بيطرية لحماية الثروة الحيوانية : بكلفة تقديرية تبلغ ٣٣٠ ٠٠٠ دولار .

(ج) حماية المراعي من الحرائق : بكلفة تقديرية تبلغ ١٧٥ ٠٠٠ دولار .

باء - التنمية الحضرية

معلومات أساسية

٣٨ - يمثل النزوح الجماعي لسكان الريف الى المراكز الحضرية ، على نحو ما سبق بيانه ، مع جميع المشاكل المصاحبة له تحدياً من أكبر التحديات التي تواجه موريتانيا اليوم . وكانت موريتانيا وقت الاستقلال من أقل البلدان تحضراً في افريقيا

جنوب الصحراء . أما اليوم فيعيش ٤٠ في المائة من السكان في مراكز حضرية ومن المتوقع ، بعد أقل من ١٠ سنوات ، أن يزيد عدد الموريتانيين في المراكز الحضرية عن عددهم في المناطق الريفية . وبينما كانت العاصمة نواكشوط المركز الرئيسي للتوطن من جديد فقد بلغ معدل النمو السنوي في المراكز الحضرية الأخرى ١٠ في المائة . وما فتئت توجد ، علاوة على ذلك ، زيادة متفجرة في مراكز مكانية صغيرة ولا سيما في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد . ومن المنتظر أن تؤدي التنمية المائية - الزراعية لحوض نهر السنغال الى زيادة الهجرة بأعداد كبيرة الى هذه المنطقة التي تضم بالفعل ما يناهز ٨٠ في المائة من مجموع السكان .

٣٩ - وما فتئ يحجب النمو الحضري تدهور مستمر في الظروف المعيشية في المراكز الريفية والمراكز الحضرية على السواء . وتحاط معظم المراكز الحضرية الرئيسية الآن بأحزمة عريضة من الاكواخ المهلهلة المقامة بصورة متسعة . وفي عام ١٩٧٥ ثبت أن نسبة ٤٠ في المائة من أسر المدن (٥٠ في المائة منهم في نواكشوط) تعيش في مساكن غير لائقة ، وتبين دراسة أحدث أن الأوضاع تدهورت بدرجة خطيرة منذ ذلك الحين . وفي الوقت ذاته لم تتمكن السلطات ، بسبب نقص موارد الاستثمار الحضري وعدم وجود برنامج عمل شامل ، من تزويد هذه المستوطنات البشرية الجديدة ، بصورة كافية أو عادلة ، بالهياكل الأساسية اللازمة مثل مرافق مياه الشرب أو المرافق الضرورية . ولم يؤدي الاتجاه الى تركيز مثل هذه الاستثمارات العامة والخاصة المتاحة في نواكشوط سوى الى إعادة تعزيز جذبها للمهاجرين .

٤٠ - وفي مواجهة هذه الحالة شرعت الحكومة في اتخاذ بعض الاجراءات . وفي عام ١٩٨٦ بدأت ادارة التخطيط العمراني الوطني في إجراء دراسة لتنظيم الاراضي . ويشمل الاتجاه الاساسي لهذه الدراسة وقف نمو نواكشوط واستحداث مستوطنات أصغر في المناطق ذات الامكانيات الزراعية الكبيرة ، وإبقاء المناطق الزراعية التقليدية عند مستوياتها السكانية الحالية . وفي عام ١٩٨٥ شرعت إدارة التحضر والسكان ، بمساعدات فرنسية وإيطالية ، في إعداد مخططات رئيسية لمدينة نواذيبو وروسو وكايني وكيفا وآيون . بيد أن تنسيق هذه المشاريع المتعلقة بتخطيط المدن مع مشاريع التنمية الوطنية لا يزال غير كاف ويحتاج الى تعزيز .

٤١ - ومنذ عام ١٩٧٧ تفضل موريانيا بشتى المشاريع التجريبية ، بمساعدة منظمات غير حكومية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، للتوصل الى طرق جديدة لإيجاد إسكان اقتصادي على أساس تركيبات مختلفة مما يلي : استخدام مواد البناء المحلية

المحسنة ، والتكنولوجيات المناسبة التي يمكن للأهالي استيعابها بسهولة ، والمصادر المحلية المتاحة من الطاقة المتجددة ، وتشبيد المساكن بالمساعدة الذاتية . واعتبرت نتائج هذه التجارب ايجابية من الناحيتين الاقتصادية والتقنية ولكنها لم تحظ بقدر كاف من المتابعة .

٤٢ - وثمة قيد رئيسي على الجهود الحكومية المبذولة في هذا القطاع هو ضعف ادارة التحضر والاسكان وذلك أصا بسبب عدم كفاية دعم ميزانيتها . وبالإضافة الى ذلك فإن عدم وجود أرقام تتعلق باحتياجات البنية الاساسية واللوازم والاسكان يجعل من الصعوبة بمكان تقييم التكاليف اللازمة وبالتالي وضع برنامج عمل يمكن تنفيذه بفعالية .

٤٣ - ونظرا للنقص في موارد رأس المال فسوف يتمين على المراكز الحضرية الاعتماد على الموارد المحلية لتحقيق المستوى الأدنى المستوصب من الهياكل الاساسية والمرافق . وقد ينطوي هذا على تعميم النتائج التقنية للمشاريع التجريبية باستخدام المواد المحلية والاسكان بالمساعدة الذاتية وربما بالاستفادة من مشاريع "الفذاء مقابل العمل" ومشاركة القطاع غير الرسمي من صناعة البناء على نطاق واسع .

المشاريع ذات الاولوية

٤٤ - حددت البعثة بالتشاور مع وزارة الاطفال العامة المشاريع التالية بوصفها تتطلب مساعدات مالية على سبيل الاولوية :

(١) المخطط الرئيسي لتخطيط المدن على الصعيد الوطني وتدريب مخططي

المدن : لتعزيز قدرة ادارة الاسكان والتحضر وتشجيع لا مركزية جهودها ، يتوخى المشروع '١' إجراء دراسة للتخطيط وادارة المدن ، '٢' إعداد مخططات رئيسية لتخطيط المدن للمجتمعات الأصغر حجما ، '٣' تدريب مخططي المدن . وتقدر التكاليف الاولوية للبدء في المشروع بمبلغ ٧٥٥ ٠٠٠ دولار .

(ب) نشر تكنولوجيا الاسكان المنخفض التكاليف : للاستفادة من النتائج

الايجابية للتجارب السابقة عن طريق انتاج واختبار كتيبات في التشبيد في مواقع مختارة . وتبلغ التكاليف الاجمالية التقديرية ٩٥٠ ٠٠٠ دولار .

جيم - توفير المياه للمناطق الريفية والحضرية

معلومات أساسية

٤٥ - ان الاسبقية التي توليها الحكومة لتوفير المياه للمناطق الريفية والحضرية يتضح تفسيرها بسهولة من أن مياه الشرب غير متاحة لـ ٨٥ في المائة من السكان . ومن ثم فان ١٧ في المائة من استثمارات برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي مخصصة لهذا القطاع . وسيزداد تنسيق المساعدات الاجنبية بالبداية في نهاية هذا العام في عقد اجتماعات قطاعية بشأن تنمية موارد المياه ، وهي اجتماعات سوف تتيح إجراء مشاورات منتظمة بين الحكومة وشركائها في عملية التنمية .

البرامج ذات الاولوية :

٤٦ - تم بالتشاور مع السلطات الحكومية المختصة ، تحديد مجالات العمل التالية ؛ بيد أن المواصفات المحددة أو تقديرات التكلفة لم تكن متوفرة :

(أ) مسح مصادر المياه : على الرغم من أن الشبكة الهيدرولوجية العامة معروفة بدرجة جيدة نسبيا ، فان هناك نقصا عاما في المعرفة بالموارد المحلية . ويلزم إجراء نوعين من الدراسات الأساسية . أولهما إجراء مسح فوتوغرافي جوي مستكمل للبلد (أجري المسح الأخير في عام ١٩٥٢) . أما ثانيهما فيتضمن إجراء مسح جيوفيزيقي لاشد المناطق حساسية وهي المناطق التي يلزم فيها ، نتيجة لنقص خزانات المياه الجوفية ، البحث عن صدوع جيولوجية . وعمليتا المسح هاتان أساسيتان لرسم سياسة عامة لتوفير المياه تغطي المناطق الريفية والمناطق الحضرية معا .

(ب) الخطط الرئيسية لتوفير المياه للمدن الكبيرة : على الرغم من أن هناك خططا رئيسية تم إعدادها أو يجري إعدادها لبعض المراكز الحضرية (نواكشوط ، نواذيبو ، آيون ، وسيليبابي) ، فانها لم تشمل بعد عدة مدن (كيغا وأتار ونيمما وتيدجيكجا) . وحالة كيغا حالة خطيرة بوجه خاص لأنها مدينة يسكنها ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة ويلزم إجراء الحفر الاختباري التجريبي فيها على عمق يقدر بما يتراوح بين ٣٠٠ و ٧٠٠ متر .

(ج) توفير المياه للمناطق الريفية : أدى تغير المناخ في منطقة المحراء ومنطقة السهل في افريقيا الى نزوب المياه الجوفية وجعل من اللازم إجراء الحفر على عمق أكبر . وقد نجم عن نقص المعلومات الجيوفيزيكية أن بلغ معدل الاخفاق في عمليات

الخفر نحو ٦٠ في المائة . وتتفهم الحكومة تفهما تاما الحاجة الى تحسين الاداء فسي هذا الصدد إذ أن العثور على مواقع جديدة للمياه سوف يشجع استقرار السكان كما أنه ذو أهمية حاسمة للاستراتيجية العامة للتنمية الريفيه .

دال - الصحة والرعاية الاجتماعية

١ - الصحة

معلومات أساسية

٤٧ - ان سياسة التقشف الحالية المطلوب من الحكومة انتهاجها تهدد بمفاقمة الحالة التي هي خطيرة بالفعل ما لم يجر توفير موارد اضافية . فالنفقات في هذا القطاع لا تتعدى حاليا ٥ في المائة من موارد الميزانية .

٤٨ - وقد شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية تدهورا عاما في الخدمات الصحية فسي موريتانيا ، أما الحالة العامة في عام ١٩٨٦ فهي حالة كئيبة . وبالمقارنة بالبلدان المجاورة في غربي افريقيا ، تعاني موريتانيا من أدنى معدل للعمر المتوقع (٤٣ سنة) وأعلى معدل لوفيات الرضع (١٥٩ لكل ١٠٠٠ من الرضع ، يموت نصفهم في الشهر الاول) . وسوء التغذية يجعل السكان أكثر عرضة للاصابة بالامراض المعدية المتملة بنقص المياه والافتقار الى النظافة العامة . ويزداد انتشار الامراض المعدية بمعدلات تنذر بالخطر .

٤٩ - نالت المناطق الحضرية افضلية في الماضي في الجهود المبذولة ، مما أدى الى تركيز المرافق والموظفين في المراكز الحضرية ، وفي نواكشوط أساسا . وقد بذلت فسي السابق محاولات رمت الى إعادة توجيه الانشطة نحو إضفاء مزيد من اللامركزية على الرعاية الصحية مع التركيز على الطب الوقائي ولكن تلك المحاولات أخفقت ، ويرجع ذلك أساسا الى نقص الاموال وعدم كفاءة الادارة . فقد نجم عن ارتفاع تكاليف الموظفين انخفاض الاعتمادات المتواضعة بالفعل المتاحة للنفقات التشغيلية . أما المرافق والمعدات الطبية فهي في حالة سيئة جدا في المناطق الريفيه والمراكز الحضرية على سواء . وعلى الرغم من أن طاقة المستشفيات في البلد كله لا تتجاوز ١٨٣ سريراً فان معدل شغلها لم يتعد ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٣ ، نتيجة للمشاكل التشغيلية . ولم يطرأ على الحالة تحسن ملموس منذ ذلك الوقت . وعدم وجود خطة صحية عامة للاجئين المتوسط والطويل يفاقم الصعوبات التي يعانيها هذا القطاع .

٥٠ - وقد أقرت الحكومة برنامج "توفير الصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠" . وفي هذا الصدد ، يولي برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي الاولوية للفئات السكانية التي تكون

أحوالها الصحية العامة أهد عرصة للخطر ، ويسعى البرنامج الى مد شبكة من مرافق الرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء البلد . وستولى أولوية خاصة لتوفير المياه النظيفة والتدابير المتعلقة بذلك في مجال التوعية بالنظافة والصحة .

المشاريع ذات الأولوية

٥١ - حددت الحكومة المشاريع التالية الواردة في برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي على أنها المشاريع التي تحظى بأولوية في الاهتمام ولم يجر بعد الحصول على تمويل لها :

(أ) تجديد مستشفى نواكشوط : ترميم المبنى وإصلاح الخدمات وتوفير المعدات الطبية اللازمة بهدف إتاحة التشغيل الكامل لهذا المرفق المركزي في البلد . وتقدر التكلفة بمبلغ ١,٣ من ملايين الدولارات .

(ب) توسيع شبكة الرعاية الصحية الأولية : إتاحة برامج الرعاية الصحية الأولية لأشد الفئات السكانية حرمانا في المناطق الحضرية الهامشية والمناطق الريفية مع التركيز على التغذية والتحصين ورعاية الامومة والطفولة وتدابير النظافة والصحة . ويقدر مجموع التكلفة بمبلغ ٢,٧ من ملايين الدولارات .

(ج) مكافحة الأمراض المحمولة بواسطة المياه ومراقبة جودة المياه : المياه هي السبب الرئيسي للإصابة بالأمراض في موريتانيا . ومن ثم تولّى أسبقية خاصة للأنشطة المدرجة في هذا القطاع . وتقدر تكلفة حملة مكافحة الأمراض المحمولة بواسطة المياه بمبلغ ٥,٥ من ملايين الدولارات . أما تكلفة مراقبة جودة المياه فتقدر بمبلغ ٢٩٠ ٠٠٠ دولار .

٥٢ - وبالإضافة الى ما ذكر أعلاه ، ركزت الحكومة على الحاجة الى إصلاح أو إنشاء مرافق صحية اقليمية لتخفيف الضغط على المرفق المركزي ولإتاحة الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلد . وعلى الرغم من أنه لم تتوفر تقديرات للتكلفة ، فإنه قد تم تحديد المشاريع التالية :

(أ) تجديد الميادات الصحية المركزية في آيون وسيليبابي

(ب) تشيد مراكز صحية صغيرة في كيني ورومو

(ج) تجهيز المستشفيات الاقليمية في روسو وأتار وأليج

٢ - الرعاية الاجتماعية

معلومات أساسية

٥٣ - نظرا الى القيود المطلوب التقيد بها في صياغة برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي ، لم يتسن إدماج مشاريع الشؤون الاجتماعية في البرنامج الاستثماري . وبالتالي فقد أسقطت برامج هامة لمستقبل البلد ولرفاه السكان . وهناك مجالان من مجالات العمل تعتبرهما الحكومة ذات أولوية ، وهما مجال الاعمال المتعلقة بالمرأة ومجال الاعمال المتعلقة بالمعوقين .

المشاريع ذات الأولوية

٥٤ - حددت الحكومة المشاريع المعينة التالية في هذا الصدد :

(أ) إنعاش المراكز النسائية : هناك ٢٠ مركزا نسائيا تم انشاؤها لتشجيع ومساعدة الجمعيات التعاونية النسائية التي يوجد منها نحو ٢٠٠ جمعية تعمل في الانتاج والتسويق (الحرف اليدوية ، وتسويق الخضر ، والسجاد ، وما الى ذلك) . وهناك حاجة الى اصلاح وتجهيز مباني المراكز النسائية التي وفرتها الحكومة . وبالإضافة الى ذلك ، فان الجمعيات التعاونية ذاتها بحاجة الى بعض المعدات الأساسية مثل مكنات الخياطة . وتشمل التكاليف المقدرة ٥٥٠ ٥٠٠ دولار لاعمال التجديد و ٨٠٠٠ دولار لتجهيز المراكز النسائية بالمعدات ، و ٤٠٠٠ دولار للمعدات اللازمة للجمعيات التعاونية .

(ب) البرامج الاجتماعية للشابات : هناك مشكلة متزايدة الخطورة في موريتانيا تتعلق بالشابات اللاتي لم يُقبلن بالمدارس واللاتي هن غير مدربات أساسا . والاقتراح الذي هو مكمل للبند (أ) أعلاه يقضي بتوفير التدريب المهني في الجمعيات التعاونية للشابات اللاتي يتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٢٠ سنة . وتقدر تكلفة البرنامج بمبلغ ١٩٠٠٠٠ دولار ، ويبلغ نصيب المساعدة التقنية منها نسبة الثلث تقريبا .

(ج) برامج المعوقين والمحرومين : يزداد عدد المحرومين وأطفال الشوارع بمعدل يندر بالخطر ، ويرجع ذلك في جزء منه الى عملية التحضر التي نوقشت سابقا . وهناك في المقام الاول حاجة الى إجراء حصر عام لعدد المعوقين وأطفال الشوارع يستند اليه في وضع تخطيط أكثر ملاءمة . وهناك احتياجات عاجلة أخرى من بينها توفير دعم

اضافي لملجأ قائم حاليا للايتام والاطفال المسيبين أنشئ بداية بدعم من مؤسسة كاريتاس الدولية (الاتحاد الدولي للأعمال الخيرية الكاثوليكية) ، وإعادة انشاء روضتي أطفال في نيما وروسو . وتقدر تكلفة اجراء المسح بمبلغ ١١٥ ٠٠٠ دولار ، وتقدر تكلفة دعم الملجأ بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار ، أما روضتا الاطفال فتقدر تكلفة إعادة انشاء كل منهما بمبلغ ١٣ ٠٠٠ دولار .

(د) المركز الوطني للتجبير (تقويم الاعضاء) والتأهيل الوظيفي : يتضمن المركز الوطني ورشة للتجبير والاعضاء الصناعية لمنع الاجهزة ، وبرنامجا تدريبيا للتقنيين والعمال المتخصصين . وقد تلقى المركز في الماضي دعما ماليا وتقنيا من منظمات (بما في ذلك برنامج الامم المتحدة الانمائي وادارة التعاون التقني لأمراض التنمية ، وبلدان مختلفة) . ومن المقترح توسيع المرفق الحالي بتشييد مبان جديدة تقع ٦٠ صريرا من أسرة المستشفيات وإقامة برامج إسكان اقليمية يمكن أن تشمل بلدانا أخرى من بلدان غربي افريقيا . وتقدر التكلفة بمبلغ ٢ ١٢٦ ٠٠٠ دولار .

هاء - التعليم ومحو الامية

١ - التعليم

معلومات أساسية

٥٥ - يشمل الان التسجيل في المدارس في موريتانيا الذي ارتفع بسرعة خلال العقدين الاخيرين ، نحو ١٢٦ ٠٠٠ تلميذ في المدارس الأولية و ٤٦ ٠٠٠ في المدارس الثانوية و ٧ ٥٠٠ في المستويات العليا تقريبا . ويسجل برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي بداية استراتيجية جديدة مكونها الرئيسي هو الاولوية العليا التي تعطى لتوسيع نطاق التعليم الاولي العام الذي من شأنه أن يزيد معدل التسجيل بالمدارس من ٢٣ في المائة حاليا الى ٤٠ في المائة (٤٤ في المائة اذا سمحت قيود الميزانية) بحلول عام ١٩٨٨ . وسيكون الالتحاق بالمستوى الثانوي على أسس انتقائية أكثر مما هو عليه في الحاضر : فسوف يقبل بالمدارس الثانوية ٣٠ في المائة فقط من أولئك الذين يكملون المستوى الاولي . ويعتبر التحسين النوعي في التعليم بعد الاولي جانبا هاما للاستراتيجية الجديدة ويشمل زيادة التشديد على التعليم التقني على المستويين الثانوي والعالي وسيتم تشجيع المبادرات الفردية بغية مساعدة الحكومة في قطاع التعليم . وسوف يطلب من المجتمعات المحلية أيضا أن تتحمل جزءا من التكاليف .

البرامج ذات الأولوية

٥٦ - تعلق الحكومة أعلى درجات الأولوية على ثلاثة مشاريع استثمارية في قطاع التعليم ، وتلاحظ أن المشاريع التعليمية يجب أن تقيد إذا أخذنا في الاعتبار القيود المفروضة في مجال اعداد برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي .

(أ) تشديد الفصول الدراسية : تشييد من ١٥٠ الى ٢٠٠ فصل دراسي في العنّام للتعليم الاولي ، مع اعطاء الاولويات للمناطق الريفية . وتبلغ التكلفة المقدرة للتشييد لكل فصل دراسي نحو ٢٠ ٠٠٠ دولار وتبلغ تكلفة المعدات نحو ١ ٥٠٠ دولار . وتقدر التكلفة الاجمالية للمشروع بمبلغ ٢ الى ٤ ملايين دولار في العام .

(ب) كلية المعلمين بالمنطقة الشرقية : يقترح انشاء كلية للمعلمين في المنطقة الشرقية في اسابا (كيغا) لتحسين عدد ونوعية المعلمين المتاحين . وتقدر التكاليف بمبلغ ١٩٧ ٥٠٠ دولار لدراسة التشييد و ٢,١ مليون دولار للتشييد الفعلي الذي سيبدأ في عام ١٩٨٨ . وتقدر الحكومة التكلفة الكلية بمبلغ ٢,١ مليون دولار تشمل مصروفات التشغيل خلال فترة عامين من بدء المشروع بالاضافة الى المصروفات الثابتة للاستثمار .

(ج) توسيع شبكة المدارس الثانوية والتقنية : تشييد أربع كليات تقنية ومدرسة ثانوية تقنية للتدريب تعتبر ذات أهمية رئيسية في سياق زيادة التشديد على التعليم التقني . ولا تعتبر تقديرات التكاليف متاحة حتى الآن ، ومع ذلك فان الحكومة ستتحمل تكاليف تدريب المعلمين المطلوبين ولكنها تنشد المساعدة فيما يتعلق بالمصروفات الثابتة للاستثمار .

٢ - محو الامية

معلومات أساسية

٥٧ - ان معدل محو الالمام بالقراءة والكتابة منخفض للغاية في موريتانيا . وقد منحت الحكومة أولوية للنهوض بمحو أمية الكبار ليشمل التدريب المهني الملائم وذلك كجزء من سياستها الرامية الى مساعدة أكثر قطاعات المجتمع حرمانا وادراكا منها للصلة بين محو الامية والتنمية . وسوف تشن الحكومة ، كخطوة أولى ، حملات لزيادة الوعي والاعلام وذلك عن طريق فرق متحركة تستخدم الاساليب السمعية والبصرية . وقد كوّف برنامج محو الامية نفسه ليلبي المتطلبات المحددة للمجتمعات المحلية المختلفة بما في ذلك السكان الرحل . وبالاضافة الى التدريب المهني سوف يشمل البرنامج أيضا

ارشادات أساسية في مجالات الصحة والتربية الوطنية . ان هيكل التعليم الشامل الذي اقيم بالفعل في موريتانيا سوف يستخدم في انشاء مراكز تعليم القراءة والكتابة . وأخيرا يتوخى البرنامج أن يصدر بصورة منتظمة مجلة تستهدف المساعدة في الابقاء على المهارات المتعلقة بمحو الأمية .

برنامج الأولوية

٥٨ - قامت الحكومة بالفعل بوضع جزء من نفقات البرنامج في الميزانية وسوف تستخدم موظفي الخدمة المدنية في تنفيذه . ولكن هناك حاجة لمساعدة اضافية في المجالات التالية (تقديرات التكلفة غير متاحة) :

(أ) وحدات متحركة خاصة (تشمل قطع الفيار والمواد السمعية - البصرية اللازمة

لـ ١٣ منطقة)

(ب) معدات طباعة

(ج) تمويل سلسلة من الافلام التعليمية

(د) معدات نسخ

رابعاً - الامتياجات والتوصيات

٥٩ - شرعت الحكومة ، على نحو ما أُشير في التقرير ، في بذل جهد شجاع لوضع أساس لتنمية اقتصادية طويلة الأجل ولها مقومات البقاء ، وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وبالتشاور مع شركائها في التنمية . وفي هذا السياق وضع برنامج الانعاش الاقتصادي والمالي وروعت فيه القيود المالية الراهنة .

٦٠ - والمشكلتان الرئيسيتان في موريتانيا هما الجفاف المزمع وانتشار التمحرر . وهذا البلاء المزدوج يدمر اقتصاد البلد ويؤثر بشكل خطير على رفاهية شعبه . ولكن في مواجهة اتساع مدى هاتين المشكلتين ، يوجد نقص حاد في الموارد ويمكن زيادة المساعدة بدرجة كبيرة اذا توفر التمويل الكافي . وقد وضع مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني مشاريع سليمة لمعالجة التمحرر والجفاف ، ولم يتم تنفيذ هذه المشاريع بسبب الافتقار الى التمويل . ومن المقترح أن مكتب الأمم المتحدة لمنطقة

السهل السوداني ومنظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل قد ترغب في التشاور مع حكومة موريتانيا حول اعداد خطة عمل متعددة القطاعات لتقديمها في نهاية الامر الى المجتمع الدولي بفرض التمويل . ويمكن أن تشمل الخطة برامج ومشاريع نوعية ترمي على وجه التحديد الى محاربة الجفاف والتصحر . وسوف يكون ذلك متابعة منطقية لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وخاصة الفصل الثاني ، الفرع ا (ج) من برنامج العمل . ومن الممكن أن تكون هذه الخطة موضع مناقشة من جانب مجتمع المانحين في اجتماع قطاعي للمائدة المستديرة عن الجفاف والتصحر يعقد لهذا الغرض .

٦١ - وبالنسبة لاحتياجات التنمية الملحة الاخرى ، فقد حددت البعثة على أساس المشاورات مع الحكومة ، عددا من المشاريع في شتى القطاعات التي يلزم اتخاذ اجراء تكميلي بشأنها وتتطلب مساعدة خارجية . وترد في الموجز التالي قائمة بهذه المشاريع التي جرى وصفها بالتفصيل في الفروع السابقة من هذا التقرير ، وذلك توخيا لسهولة الاطلاع عليها .

موجز

البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية

الف - التنمية الريفية والزراعة

التكلفة

(١) (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

١ ٢٥٠	تدريب الحرفيين وتطوير صناعة الأدوات الزراعية بواسطة الحرفيين (في غورغول واسابا وغويديماك)
غير متوفر	امداد البساتين الموجهة للأسواق ومحاصيل الفاكهة في المجتمعات القروية بمياه اضافية من أجل الأنشطة الانتاجية
٤ ٦٠٠	برنامج خاص للأنشطة الانتاجية لفترة أربع سنوات (تمثل المساعدة التقنية فيه ٥٠٠ ٠٠٠ دولار)
٧٥٠	<u>الأنشطة العاجلة</u> توفير الأسمدة
٢٢٠	الأدوية والمعدات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية
١٧٥	حماية المراعي من الحرائق
	باء - التنمية الحضرية
٧٥٠	خطة رئيسية لتخطيط المدن على نطاق قومي وتدريب مخططي المدن

(١) ١ دولار أمريكي = ٧٦ أوقية موريتانية .

(يتبع)

.../...

٥٢١٧٧

التكلفة

(١) (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

باء - التنمية الحضرية (تابع)

٩٥٠ نشر التكنولوجيا المتعلقة بالامكان منخفض التكاليف

في قرى ميد الأسماك : ٢٥٠ ٠٠٠ دولار

في المدن على شواطئ الأنهار : ٢٥٠ ٠٠٠ دولار

في المدن الواقعة على الطريق

العام بين نواكشوط ونيمبا : ٢٥٠ ٠٠٠ دولار

جيم - توفير المياه للمناطق الريفية والحضرية

مسح تصويري للبلاد وتغطية جيوفيزيائية كاملة أو جزئية
غير متوفر للبلاد بواسطة التتابع الامطناعية

خطة رئيسية لامداد مدن كيمبا واتار ونيمبا
غير متوفر وتيدجيجا بالمياه

حفر اختياري في مدينة كيمبا
غير متوفر

دال - الصحة والرعاية الاجتماعية

الصحة

١ ٢٠٠ تجديد مستشفى نواكشوط

٢ ٧٠٠ توسيع شبكة الرعاية الصحية الاساسية

٥ ٥٠٠ مكافحة الامراض المحمولة بواسطة المياه

٢٩٠ مراقبة جودة المياه

غير متوفر تجديد العيادات الصحية المركزية في ايون وسليبابي

(يتبع)

.../...

٥٢١٧٧

التكلفة

(١) (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

دال - الصحة والرعاية الاجتماعية (تابع)

بناء مراكز صحية صغيرة في كيني وروسو غير متوفر

تجهيز المستشفيات الاقليمية بالمعدات في كل من روسو
واتار والبيج غير متوفر

الرعاية الاجتماعية

اصلاح ٢٠ مركزا نسائيا ٢٧٠

تكاليف تجديد كل منها : ٥ ٥٠٠ دولار

تكاليف المعدات لكل منها : ٨ ٥٠٠ دولار

تجهيز التعاونيات النسائية بالمعدات ، للوحدة ٤

وضع برنامج اجتماعي للشابات (ويوجه ثلث التكلفة
للمساعدة التقنية) ١ ١٩٠

اجراء تمديد عام للانفراد المعوقين واطفال الشوارع ١١٥

توفير المأوى للايتام والاطفال المسيهين (تمويل اضافي) ٥٠

اعادة بناء روضتي اطفال تتكلف كل منهما ١٣

انشاء مركز قومي للتجبير والتاهيل الوظيفي ٢ ١٣٦

(يتبع)

.../...

٥٢١٧

التكلفة

(١) (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

هاء - التعليم ومحو الأمية

١ - التعليم

بناء ما يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ فصل دراسي كل سنة
للتعليم الابتدائي يتكلف كل منها ٢٠.٠٠٠ دولار و ١ ٥٠٠
دولار للمعدات كل عام

٢ ٠٠٠ الى ٤ ٠٠٠

٢ ١٠٠

بناء كلية للمعلمين في الاقليم الشرقي

غير متوفر

بناء أربع كليات تقنية ومدرسة تقنية عليا

غير متوفر

توسيع شبكة المدارس التقنية والثانوية

٢ - محو الأمية

وحدات متحركة خاصة (بما في ذلك قطع الفيار) والمواد
السمعية - البصرية اللازمة لـ ١٣ منطقة

غير متوفر

غير متوفر

معدات الطباعة

تمويل ملصلة من الافلام التعليمية

غير متوفر

معدات نسخ

التذييل الاول

جداول إحصائية

الجدول ١ - الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة
لعام ١٩٨٢ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٥

(بملايين الاوقيات)

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨١	
متوقعة	تقديرية				
<u>١١ ٣٦٢</u>	<u>١١ ٣١٩</u>	<u>١٢ ٤١٤</u>	<u>١١ ٦٥٧</u>	<u>١١ ٤٦٦</u>	القطاع الاول
١ ٣٠١	١ ١٤١	٨٤٨	١ ١٤٨	١ ٣٣٥	الزراعة والغابات
٦ ٨٧٩	٧ ٢٩١	٩ ٣٥٩	٨ ٧٦٨	٨ ٥٤١	الشروة الحيوانية
٢ ١٨٢	٢ ٧٨٤	٢ ٢٠٧	١ ٧٤١	١ ٥٩٠	صيد الاسماك (١)
<u>١٠ ٧٣١</u>	<u>١٠ ٣٥٨</u>	<u>٧ ٧٥٢</u>	<u>٨ ٣٣٨</u>	<u>٨ ٥٧٦</u>	القطاع الثاني
٦ ٠٩٦	٥ ٨١٤	٢ ٨٤١	٣ ٥٥٠	٤ ٣٧٧	التعدين
٦١٩	٥٩٠	٥٦٢	٥٣٥	٥٠٨	تجهيز الاسماك
١ ٤٣١	١ ٣٥٢	١ ٣٨٨	١ ٣٥٥	١ ٣٩٧	الصناعات والحرف الاخرى
٢ ٥٧٥	٢ ٦٠١	٢ ٠٦١	٢ ٨٨٨	٢ ٣٩٤	التشييد والاشغال العامة
<u>١٥ ٠٠٠</u>	<u>١٤ ٦٠٢</u>	<u>١٥ ٩٣٦</u>	<u>١٥ ٣١٦</u>	<u>١٦ ٥٣٩</u>	القطاع الثالث
٣ ١٥٧	٣ ٠٩٢	٢ ٢٩٢	٣ ٠٣٥	٢ ٩٠٤	النقل والتخزين والاتصالات
					السلكية واللاسلكية
					التجارة والخدمات غير
٦ ٣٨٢	٦ ١٥٧	٧ ٣٤٨	٧ ٥٤٦	٩ ١٦٥	الحكومية الاخرى
٥ ٤٦١	٥ ٣٥٤	٥ ٣٩٥	٤ ٧٣٥	٤ ٤٦٠	الخدمات الحكومية

(يتبع)

.../...

٥٣١٧٧

الجدول ١ (تابع)

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
متوقعة	تقديرية				
<u>٢٧ ٠٨٢</u>	<u>٢٦ ١٧٧</u>	<u>٢٧ ١٠٢</u>	<u>٢٥ ٢٠١</u>	<u>٢٦ ٥٧١</u>	الناتج المحلي الاجمالي (تكلفة عوامل الانتاج)
٢,٥	٢,٥-	٥,٤	٢,٧-	٢,٠	معدل النمو السنوي
<u>٤٢ ٢٢٠</u>	<u>٤١ ١٩٠</u>	<u>٤١ ٤٠١</u>	<u>٢٨ ٨٢٨</u>	<u>٢٩ ٦٩٢</u>	الناتج المحلي الاجمالي (بأسعار السوق الثابتة لعام ١٩٨٢)
٢,٥	٠,٥-	٦,٦	٢,٢-	٢,٧	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)

المصدر : بيانات قدمتها السلطات الموريتانية .

(٢) بما في ذلك الصيد التقليدي والصناعي .

الجدول ٢ - ميزان المدفوعات ١٩٨١ - ١٩٨٥

(بملايين الدولارات الأمريكية)

١٩٨٥	١٩٨٤ (تقديري)	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١-١٩٧٩ (المتوسط)	
	٢٤٨	٣٦٧,٩	٣٠٢,٥	٢٨١,٠	المادرات ، بما في ذلك الخدمات خارج عوامل الانتاج
	٦١١-	٥٩٤,٤-	٦٣٠,٨-	٤٨٣,٧-	الواردات ، بما في ذلك الخدمات خارج عوامل الانتاج
	<u>٢٦٣-</u>	<u>٢٣٦,٥-</u>	<u>٣٢٨,٣-</u>	<u>٢٠٢,٦-</u>	<u>الفجوة في الموارد</u>
	٢٩-	٤٥,٤-	٥٤,٠-	٢٧,٠-	مدفوعات خدمات عوامل الانتاج
	٥٨	٦١,٣	٨٥,٤	٨٢,٨	التحويلات العامة الجارية
	<u>٢٤٤-</u>	<u>٢١٠,٥-</u>	<u>٢٩٠,٩-</u>	<u>١٥٦,٩-</u>	<u>العجز في الحساب الجاري</u>
					<u>التدفق الى الداخل من</u>
	<u>٢١٧</u>	<u>١٨١,٠</u>	<u>٢٤٢,٠</u>	<u>١٧٤,٢</u>	<u>رأس المال</u>
					<u>التغيير الصافي في الاحتياطي</u>
	<u>٢٧</u>	<u>٢٩,٥</u>	<u>٤٧,٩</u>	<u>١٧,٤</u>	<u>الرسمي</u>
					صافي الاحتياطي الرسمي في
	٧٣-	٤٥,٧-	١٦,٣-	٢٦,٩	نهاية السنة
					كنسبة مئوية من الناتج
					المحلي الاجمالي
	٢٤	٢٨,٤	٤١,٨	٢٣,٠	عجز الحساب الجاري
					عجز الحساب الجاري قبل
	٤١	٢٦,٧	٥٤,٠	٢٣,٥	التحويلات الرسمية

المصدر : البنك الدولي .

الجدول ٣ - إيرادات ونفقات الحكومة المركزية
١٩٨٥ - ١٩٨١

(بملايين الاوقيات)

١٩٨٥ (بالتنبؤ)	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
<u>١٩ ٥٣٢</u>	<u>١٦ ٣٣٢</u>	<u>١٣ ٣١٧</u>	<u>١١ ٨٣٨</u>	<u>١١ ٧٠٠</u>	<u>مجموع الايرادات والمنح</u>
١٣ ٣٤٨	١٠ ٣٩٦	٨ ٩٣٥	٧ ٣١١	٦ ٦٦٥	ايرادات الميزانية
٧ ١٨٤	٦ ٠٣٧	٤ ٣٨٢	٤ ٦٣٧	٥ ٠٣٥	المنح
<u>٣١ ٧٠٨</u>	<u>١٩ ٩٤٤</u>	<u>١٨ ١٥٦</u>	<u>١٦ ٣٠٣</u>	<u>١٣ ٣٥٧</u>	<u>مجموع النفقات وصافي الاقتراض</u>
١٥ ٤٣٤	١٣ ٤٩٩	١٣ ٧٩١	١٠ ٨٨١	٩ ٥٧٩	النفقات الجارية
٦ ١٣٩	٧ ٣٠٣	٥ ٣٤٧	٥ ٣٥٤	٣ ٦٨٥	نفقات الاستثمار
١٤٥	١٤٣	١١٨	٦٧	٩٣	صافي الاقتراض
٩ ٣٦٠-	٩ ٦٤٨-	٩ ٣٣١-	٩ ٠٩١-	٦ ٦٩٣-	العجز العام بعد المنح
٣ ١٧٦-	٣ ٦٣١-	٤ ٨٣٩-	٤ ٤٦٤-	١ ٦٥٧-	العجز الجاري

المصدر : بيانات قدمتها السلطات الموريتانية .

الجدول ٤ - الصادرات والواردات الرئيسية

(بملايين الاوقيات)

١٩٨٤	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨١	
				<u>اتجاه التجارة الخارجية</u>
١٨ ٤٩٧	١٥ ٩٨٢	١٢ ٠٥٠	١٢ ٤٩٩	الصادرات ، فوب
١٢ ٠٠١	١٢ ٤٤٥	١٤ ٢١٥	١٢ ٧٩٢	الواردات ، سيف
٦ ٤٩٦-	٢ ٥٢٧-	٢ ١٦٥-	٢٩٤-	الرصيد

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية الدولية .

				<u>سلع التجارة الرئيسية</u>
				<u>الصادرات</u>
٩ ١٨٧	٧ ٢٠٩	٧ ٢٠٢	٨ ٠٧١	ركائز الحديد
٩ ٢٠٠	٨ ٧٧٢	٤ ٨٤٩	٤ ٤٢٨	الاسماك والمنتجات السمكية
-	-	-	٢	الجبس
-	-	١٥	-	الصمغ العربي
				<u>الواردات</u>
-	٥ ٥٠٦	٥ ٢١٦	٥ ٦٧٧	الاغذية
-	١ ٢٢١	١ ٩١٨	١ ٢٧٨	السلع الاستهلاكية
-	٩٢٨	١ ١٧٢	١ ٢٢٦	معدات النقل
-	٧٦١	٧٠٥	٧١٩	الات
٢ ١٦١	٢ ٠٥٢	٢ ٢٢٤	١ ٧٧٢	المنتجات البترولية

المصدر : بنك موريتانيا المركزي ، صندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية

الدولية .

الجدول ٥ - المساعدة الإنمائية الرسمية الاجمالية
حسب الجهة المانحة (١)

(بملايين الدولارات الامريكية)

١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
١١٦,٥	١٣٤,٠	١٧٠,٤	١٨٣,٧	<u>مساعدة ثنائية</u>
				دفعت منها :
٤٤,٧	٧٠,٤	١٠٢,١	١٣٦,٨	بلدان الاوبك
	٢٢,٨	٢٢,٩	٢١,٦/٢١,٩	فرنسا
١٩,٠	١٣,٠	١٩,٠	١٥,٠	الولايات المتحدة
١٦,٨	١٣,٧	٨,٠	١٣,١	المانيا الغربية
٦١,٤	٥١,٠	٥٠,٩	٣٦,٦	<u>مساعدة متعددة الاطراف</u>
				دفعت منها :
٣٥,٨	١٩,١	٦,٧	٢,٨	وكالات الاوبك العربية
١١,٥	١٤,١	٢١,١	٧,٨	الاتحاد الاقتصادي الاوروبي
٧,٣	٢,٨	٤,٢	٦,١	برنامج الاغذية العالمي
٥,٩	٢,٩	١,٩	٥,٤	مندوق التنمية الافريقي
١٧٧,٨	١٨٥,٠	٢٢١,٢	٢١٩,٢	<u>المجموع</u>
				منه :
٩١,٢	٩٥,٠	١١٠,٢	٩٣,٠	منح

المصدر : لجنة المساعدة الانمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية في البلدان النامية .

(١) مدفوعات بواسطة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأعضاء الاوبك والوكالات المتعددة الاطراف . تعرف المساعدة الانمائية الرسمية بوصفها منحا وقروضا تصل نسبة عنصر المنح فيها الى ٢٥ في المائة أو أكثر ، وتتم ادارتها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتستبعد التدفقات الرسمية الاخرى التي لا تتفق مع هذه المعايير ومنح المساعدة التقنية .

الجدول ٦ - المساعدة الإنمائية المقدمة من منظومة
الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة التقنية :	
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :
٢,٤	ارقام التخطيط الارشادية
٠,٢	صندوق التدابير الخاصة
٠,١٦	البرنامج الخاص للموارد
٠,٤٥	الصندوق الإستئماني لعمليات الطوارئ
٢,٢	مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني
٠,٨	صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية
٠,٠٠٨	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
٠,٣٩	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)
٠,٦	منظمة الصحة العالمية (٢/١ ٨٥/٨٤)
١,٦	مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة
٠,٩٨	منظمة الاغذية والزراعة
١٠	
المعونة الغذائية :	
١٠,٢	برنامج الاغذية العالمي
	المساعدة الرأسمالية/المدفوعات :
	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
١٠	المؤسسة الإنمائية الدولية
	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
٠,٥	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	المجموع : اكثر من ٢٠ مليون دولار

المصدر : تقرير الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٨٥) .

حاشية : في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، وقع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إتفاقا ماليا مع موريتانيا ، كجزء من برنامجها الخاص للبلدان الافريقية جنوب الصحراء المنكوبة بالجفاف والتصحر ، قدم لها بموجبه قرضا بلغ ٤,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، ومنحة بلغت ٨٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لبرنامجها للإنتعاش الزراعي .

-٣٦-

التذييل الثاني
خريطة موريتانيا

A/41/616
Arabic
Page 36

٥٢١٧٧